الفساد في ملف الكهرباء

د. محمد سليم وهبه، استاذ في الجامعة اللبنانية

الفساد علة المجتمع في لبنان كل لبنان من رأسه الى أخمص القدمين مروراً بالاخماس الاثنين عند الوسط، والتراخي سيد الموقف في تطبيق القانون ضد الفاسدين، والهم الأكبر هو حماية السياسة للمرتشين في ادارات الدولة، وعند دوي الفضائح تكون النتيجة ليس تلفية في زيادة الشفافية ولاحقاق الحق لجهة عدم هدر المال العام بل للخصام في تقسيم الحصص.

قصة الهدر في الكهرباء فضيحة قديمة عمرها بعمر انتهاء الحرب اللبنانية، تقضي مضجع المواطن وتسلب ماله وحياته وراهنيته، وتغرقه بالكلفة المضاعفة جراء الدفع لشركة الكهرباء من جهة وللمولدات الخاصة من جهة ثانية، ناهيك عن تضرر القطاعات الانتاجية والخدمات وخسائر المالية العامة الكارثية التي تثقل كاهل خزينة الدولة.

وأولا التراجع الذي حصل على أسعار المشتقات النفطية التي تعتمد عليها محطات الإنتاج، لكانت الكارثة اكبر بكثير مما هي عليه اليوم، كون مبلغ الدعم الذي تقدمه الدولة لشراء محروقات لمحطات توليد الكهرباء، انخفض بنسبة 30%، بعد ان كان يتجاوز المليار دولار في العام.

منذ عام 1992 وحتى 2015 مر 23 عاما ووزراء الطاقة الذين تعاقبوا على الحكومات منذ جورج افرام، ايلي حبيقة، سلمان طرابلسي، محمد يفضون، ايوب حميد، موريس صحناوي، بسام يمين، محمد قنيش، الان طابوريان، جبران باسيل، وحاليا ارثور نظريان، واكثرهم ان لم يكن جميعهم وعدوا بتحقيق خدمة كهرباء على مدى 24 ساعة حتى اصبح تعبير 24 على 24 كورقة يانصيب تخيب في مجمل الاحيان وتنقلنا الى موقع «سء» على صعيد التغذية.

قبل عام 1975 كانت التغذية بالتيار الكهربائي في لبنان 24/24، وكان لبنان يبيع الكهرباء لسوريا، فيما يأخذ لبنان اليوم الكهرباء من سوريا. وفي العامين 1991 و1992 كانت الكهرباء مؤمّنة 18 ساعة يومياً رغم خروج لبنان لتوه من الحرب وقتذاك. ورغم زيادة الإنفاق العام على الكهرباء منذ العام 2006، لم يتحسن وضع الكهرباء، بل تدهور، وتراجعت معدلات التغذية في المناطق اللبنانية ليصل التقنين الى أكثر من 12 الى 14 ساعة يومياً في بعض المناطق، مع تزايد القطع لأكثر من 3 ساعات حتى في بيروت، فيما التقص عمل أصحاب المولدات ووصلت أسعار الاشتراكات بالمولدات الخاصة الى 200 ألف ليرة أحيانا للخمسة أمبير شهرياً، وهناك حوالي 750 مولداً، تنتج من المولدات الخاصة في لبنان. ولم يتم اتخاذ أية خطوة منذ 1996 أي منذ سبعة عشر عاماً لتحسين واقع الكهرباء، فليس ثمة معمل جديد قد أنشئ. وخلال الثلاثين عاماً تعاقب على وزارة الكهرباء أكثر من عشرة وزراء.

أما أسباب مشكلة التقنين وتفاقمها فهي متشعّبة وأهمها: العجز المالي في مؤسسة كهرباء لبنان، والنقص الكبير في المحطات وخطوط النقل والتوزيع، والأعطال المستمرة في معامل الإنتاج، والتعديات على الشبكات وسرقة التيار وتواجع الجباية، والأضرار التي أصابت الشبكة نتيجة أحداث عسكرية وأمنية، وزيادة الطلب على الاستهلاك دون توفر خطط لتوفير المزيد من الكهرباء، والنقص الكبير في الجهاز البشري العامل في المؤسسة، ومشكلة الميلومين.

التقديرات الواقعية، تؤكد حاجة لبنان الى حوالي 3000 ميغاوات وربما زادت من جراء النزوح السوري، بينما لا يصل الإنتاج الحالي الى 2000 ميغا، ولا تستطيع الشبكات نقل كل هذا الإنتاج بسبب عدم قدرة الدولة توصيل خطوط النقل في محطة المنصورية في المتن مثلاً.

قطاع الكهرباء يستنزف الدولة بأكثر من 1.5 مليار دولار سنوياً ما يساوي 18% من واردات الدولة، وهو ينعكس سلباً على قطاع الصناعة، ما يسبب خسائر للقطاع قدّرها البنك الدولي بـ400 مليون دولار، ويمثل تقنين الكهرباء عائقاً يواجه تطور الصناعة. كما ان تقنين الكهرباء يزيد العجز على المؤسسات التجارية التي تضطر الى دفع فاتورتي كهرباء بكلفة باهظة، وبعضها في طريق الإفلاس أو الإقفال في ظل تراجع الحركة التجارية والقدرة الشرائية لدى المواطنين الذين يواجهون، أيضاً، مشكلة تقنين الكهرباء وتأثيرها السلبي في حياتهم اليومية.

المشكلة هي في عدم شفافية القرارات، فالوعود التي كان آخر موعد لها خريف 2015 لم يتحقق، ومع هذا نرى انه تم تلزيم بناء معمل انتاج جديد في دير عمار لشركة اسبانية، ثم فسخ العقد معها لأسباب غير معروفة، حيث تم تلزيم الأشغال مجدداً الى شركة قبرصية، يقال انها غير مؤهلة، وتدور شكوك حول فقدان 50 مليون دولار تم يلحقها العقد كتضريبة قيمة مضافة.

لنرى أن عدم تأهيل معمل الزوق يخفي نية لاستمرار استجار البواخر، وتتداول الأوساط الشعبية معلومات عن مبالغ كبيرة تدفع كمسمسرات على استجار هاتين الباخرتين.

المهم ان كل الخطط والوعود لم ينفذ منها شيء، ليصبح الاعتماد على البواخر خيار لبنان الوحيد المتاح للحصول على الكهرباء، في ظل ارتفاع كمية الاستهلاك.

فبعد توقف عملية استجرار الطاقة من سورية، وفي ظل تعثر إنجاز معملين لتوليد أكثر من 700 ميغاوات إضافية، وافق مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان على استجرار ومن ثم زيادة استجرار الطاقة من البواخر التركية، لترفع بذلك القدرة الإنتاجية من 1650 ميغاوات إلى 1760 ميغاوات بواسطة الإنتاج الإضافي من البواخر، ومعه ترتفع

نسبة الاعتماد على البواخر إلى 27.5% من القدرة الإنتاجية الإجمالية، متجاوزة عتبة الـ 18.5% التي تمّ الإنفاق عليها قبل ثلاث سنوات.

فيما يتعلق بالمخالفات المحمية في موضوع استئجار الباخرتين، وفيما يتعلق بتنفيذ أحد بنود العقد المرتبطة بزيادة الإنتاج الإنتاج عبر المولدات العاملة على «الفيول أويل» بمعدل 100 ميغاوات، إضافة إلى الاستفادة من المحركات العاملة على البخار بمعدل 10 ميغاوات إضافية، ترى بأنّ الشركة التركية لم تصرّح عن وجود هذه المحركات على متن بواخرها واكتشفت، بعد إشكال حصل في بداية تنفيذ العقد في نيسان 2013، أنّ المحركات البخارية لم تكن موجودة ضمن العقد الموقع مع الشركة التركية، فضلاً عن أنّ هذه المحركات لا تولد الطاقة بواسطة «الفيول أويل»، بل بواسطة البخار الناتج من المولدات العاملة على «الفيول أويل»، وبالتالي كانت هناك شكوك في أنّ البواخر التركية تشغل المحركات البخارية وتقوم بفوترة الطاقة المنتجة منه على أساس محركات تعمل على «الفيول أويل»، ما يحقق لها ربحاً إضافياً مخالفاً لنصوص العقد.

لن نسأل لحساب من يتم التغطية ومن المستفيد؟ لتصبح الحاجة ماسة لهاتين الباخرتين فتعود الى مبدأ المؤقت الدائم في لبنان منذ استقلاله، حيث الحلول المؤقتة في لبنان تصبح حلولاً مستدامة، فاستخدام الباخرتين كان على أساس طرحي لسدّ الحاجة، في ظلّ توقف معامل الإنتاج. بعد جرى العمل على تأهيل معملي دير عمار والزوق لزيادة الإنتاج. حيث من المفترض أن تضيف المحركات في معمل الزوق نحو 270 ميغاوات على القدرة الانتاجية، أي ما يعطي ثلاث ساعات من التقنين يومياً، لكنّ تسلمه من المتعهد يتطلب دفع مبلغ 140 مليون دولار متبقٍ له، وقد امتنعت وزارة المالية عن دفع المبلغ كون المواصفات الفنية والتقنية مختلفة عمّا هو منصوص عليه في العقد الموقع بين وزارة الطاقة والمتعهّد، وبالتالي فإنّ دفع المبالغ المستحقة يستوجب إعادة عرض العقد على ديوان المحاسبة.

تشير وزارة الطاقة من ناحيتها، إلى أنّ مجلس الوزراء وافق على أن تطبّق الشركة المشروع وفق العرض الذي تقدّمت به والمواصفات المذكورة في عرضها أمام المتعهد، فهو يطالب بغرامات تأخير ودفع فوائده مهدداً باللجوء إلى نادي باريس للدول المتخلفة عن السداد إذا لم تدفع الدولة اللبنانية المبلغ المذكور وهنا تضيع الطاسة، ولمعرفة السبب يفترض النظر الى الوسيط من جهة والى المستفيد من جهة ثانية فنعرف اكثر في اون السياسة والطائفة.

دخل البنك الدولي على خط تشجيع خصخصة قطاع الكهرباء في لبنان، واختار في تقرير له تحت عنوان «الحدّ من الفقر والمساواة في الرفاهية ـ تشخيص منهجي للبنان 2015»، إلى المعوقات والقيود الأساسية التي تحول دون تحقيق زيادة في معدلات النمو في لبنان، رابطاً ذلك بأزمة قطاع الكهرباء.

تعود رداءة نوعية الخدمة المقدمة في قطاع الكهرباء، حسب تقرير البنك الدولي، إلى الفساد وسوء الإدارة والنظام الطائفي، حيث تعمل كوادر الهياكل الأساسية الداعمة تحت حماية زعماء طوائفها، معتبراً أنّ السبب الأهم لانهيار الكهرباء هو «الانقسامات السياسية والطائفية التي تحول دون تحقيق الإصلاحات التي ما زالت موضوعة على الطاولة لأكثر من 30 سنة، الأمر الذي أدّى إلى استمرار المؤسسة في أدائها الضعيف، مضيفاً أنّ سوء أوضاع قطاع الكهرباء، حدّ من القدرة التنافسية للبنان ومن سهولة ممارسة الأعمال التجارية فيه.

وأفاد التقرير بأنّ لبنان احتلّ ثاني أسوأ مرتبة في العالم حيال نوعية إمدادات الكهرباء، كما استند إلى دراسة استقصائية أجراها البنك الدولي

في 2013/2014، بيّنت أنّ 55.1% من الشركات اللبنانية اعتبرت الكهرباء عائقاً رئيسياً أمام عملياتها التجارية وقدرتها التنافسية.

«برز ما يلاحظ في موضوع الهدر الذي يحمي الفساد هي النظر الى كلفة الإنتاج، فكلفة إنتاج كل 1 ميغاوات بالساعة في لبنان هي 255 ألف ليرة لبنانية بحسب الخطة الإستراتيجية لقطاع الكهرباء الصادرة عن وزير الطاقة والمياه السابق. هذه الكلفة تتراوح عالمياً بين 1 (2000ل.ل.) و30 يورو (62000ل.ل.) لكل 1 ميغاوات بالساعة.

تكيف المواطن اللبناني مع الواقع المأسوي فاعتمد في بدالته على المولدات الخاصة، والتي اصبحت تلبي أكثر من نصف استهلاك المواطنين للطاقة، فبلغت قيمة ما يدفعه المواطنون مقابل هذه الخدمة في عام 2011 ما يقارب 1700 مليون دولار رغم مخالفة القانون اللبناني الذي يعطي شركة كهرباء لبنان الحق الحصري بإنتاج الطاقة. فحوالي 85% من السكان يعتمدون على المولدات الكهربائية الخاصة لتلبية احتياجاتهم اليومية وذلك بسبب انقطاع الكهرباء المتكرر. مما يسمح لأصحاب المولدات استغلال صعوبة تنظيم هذا الوضع، من خلال فرض أسعار تعسفية غير عادلة لقاء الخدمات التي يقدمونها في ظل احتكارهم للأسواق المحلية أو حتى تواطؤهم مع سلطة البلدية المحلية لحماية مصالحهم.

قامت وزارة الإقتصاد في كانون الثاني من عام 2015، بدعوة عامة للمواطنين للإبلاغ عن أي انتهاكات لسياسة التسعير من خلال الخط الساخن لمديرية حماية المستهلك أو تطبيق الهاتف الخليوي، ولكن، وعلى الرغم من وجود هذه الآليات التنظيمية، لا تزال بعض البلديات تتخلّف عن الالتزام بهذه المعايير، ولا يزال بعض المواطنين غير مدركين لسياسة التسعير الرسمية أو يتجنبون الإبلاغ عن أي مخالفة، خشيةً من قطع إشتراك المولد عنهم، علماً أن حماية المستهلك قد أعلنت عن جهوزيتها لاستقبال جميع الشكاوى حول التسعير غير العادل بحيث يستوجب على المستهلك أن يقدم فاتورة من صاحب المولد الذي لا يحترم المبادئ التوجيهية للوزارة، ويتم إصدار غرامة بحق هذا الأخير، بحسب ما أعلنه موظفي إدارة حماية المستهلك، فيبرز ان المواطن اصبح حامياً للفاسدين في اطار المحركات.

ويبقى الحل وهبياً عن الطائفية والفساد هو في انشاء معمل أو معملين بطاقة 1500 ميغاوات والتي تبلغ قيمتهُ كل واحد منها استئجار الباخرتين لفترة سنتين، إضافة إلى استثمارات جديدة في إنشاء وتوسعة بعض محطات النقل من الضاحية الجنوبية والبحصاص في طرابلس والمارينا في ضبية إضافة إلى وسط بيروت الذي يحتاج محطة للأسواق الجديدة، بطاقة تصل إلى 13 ميغاوات. هذه وفي قسوة المعرفة بما يوازن مصلحة المواطن ووضعه المالي، كما ضرورة إعادة النظر بالتعرفة.